المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-10-2006 العـــدد : 4755
الصفحـات : 20 المسلسل : 112

وزير الشؤون الاجتماعية لـ الاقتصادية: تحديد متوسط دخل يفصل بين الفرد والفقر

الحكومة ترفع مساهماتها في الصندوق الخيري من 30 مليوناً إلى 300 مليون ريال

عبد الله الذبياني من الرياض

أكد لـ "الاقتصادية" عبد المحسن العكاس وزير الشؤون الاجتماعية، أن بعض برامج استراتيجية الفقر التي أقرها مجلس الوزراء الموقر الأولى، بدأ العمل بها فعليا، فيما تبدأ برامج أخرى خلال العام المالي المقبل أي بعد أقل من ثلاثة أشهر. ورفع الوزير شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على ما يوليه من عناية واهتمام لجميع المواطنين في هذا البلد الكريم، خاصة ذوي الدخول المنخفضة وذوي الاحتياجات الخاصة.

"الاقتصادية" سألت الوزير العكاس عن الدخل المتوسط الافتراضي الذي اعتمدته الخطة الاستراتيجية ليكون فاصلا بين الأسرة أو الفرد والفقر، وأكد الوزير أن لدى الوزارة المعلومات والبيانات كافة حول هذا الأمر، غير أنه فضل عدم الإفصاح عنها، مشيرا إلى أن فريق العمل الذي أجرى دراسات ميدانية على مدى عام ونصف عام في 13 منطقة أسهم في الوصول إلى معلومات دقيقة تفصيلية، يصفها الوزير العكاس بأنها تتناول أدق المعلومات عن أوضاع الأسر المستهدفة بمعالجة الفقر.

وعن كيفية العلاقة بين الضمان الاجتماعي وهذا البرامج، أفاد الوزير العكاس أن وزارة الشؤون الاجتماعية هي المسؤولة عن الضمان ومعالجة الفقر، وستعمل على أن تكون هذه البرامج تكاملية تحقق في نهاية الأمر معالجة الفقر وتحسين أوضاع الأسر والأفراد، وهو ما تستهدفه الاستراتيجية بشكل عام.

وبين العكاس أن الموافقة الكريمة على بعض برامج استراتيجية معالجة الفقر تأتي إضافة إلى ما كان المقام السامي الكريم قد وجه به في وقت سابق باعتماد مبلغ 2,5 مليار ريال للإسكان الشعبي سنويا ولمدة أربع سنوات وثلاثة مليارات زيادة في الضمان الاجتماعي وبذلك يكون إجمالي ما تم اعتماده لزيادة مستوى ذوي الدخول المنخفضة 6,3 مليار ريال.

وأضاف وزير الشؤون الاجتماعية أنه ستتم كذلك زيادة تقرب من 60 في المائة في بند إعانات المعاقين وذلك لزيادة مخصصات المعاقين وكذلك شمول المستحقين الذين لا يشملهم النظام حاليا.

وأشار إلى أن ما تم اعتماده في وقت سابق للمشاريع التعليمية والصحية والماء والصرف الصحي يساعد على رفع مستوى معيشة ذوي الدخول المنخفضة إضافة إلى المكرمة الملكية الكريمة السابقة بزيادة رواتب الموظفين وتقديم منحة راتب لمن يشغلون المرتبة الخامسة وما دون.

عبد المحسن العكاس

وأوضح الوزير العكاس أن زيادة الإنفاق في الأقنية الاستثمارية وزيادة رؤوس أموال الصناديق التنموية لها أثر غير مباشر في رفع مستوى المعيشة لذوي الدخول المنخفضة.

وبالنسبة للصندوق الخيري الذي تم الإعلان عنه البارحة الأولى ضمن قرارات مجلس الوزراء، أوضح العكاس أن الصندوق كان يعمل برأسمال 30 مليون ريال تمثل مساهمة الحكومة، وارتفعت بالقرار إلى 300 مليون ريال. وقال إن الصندوق يقدم قروضا للمحتاجين لدعم المشاريع الصغيرة، وكذلك ضمانات للمقترضين من جهات أخرى ويعطي أيضا منحا دراسية، مشيرا إلى أن الصندوق منح هذا العام 90 منحة دراسية، 50 منها في الخارج و40 في الداخل.

من جانب ثان، وصف اقتصاديون استراتيجية معالجة الفقر التي أقرها مجلس الوزراء، عنصرا إضافيا في مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي يقوده الملك عبد الله والذي يستهدف بالدرجة الأولى تحسين معيشة المواطن. والمعلوم أن التوجيه بإعداد استراتيجية الفقر تم من قبل الملك عبد الله عام 2002 حين زار بعض الأحياء الفقيرة في العاصمة عندما كان وليا للعهد.

من جهته، أشاد الدكتور عبد الله بن سعود المعيقل الأمين العام للاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر الأمين العام المكلف للصندوق الخيري الوطني، بقرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر عبر البرامج المتضمنة استحداث برنامج الدعم التكميلي لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد والفقراء فقرا مدقعا وخط الفقر ودعمه بمبلغ 264 مليون ريال سنويا ودعم الصندوق الخيري الوطني بمبلغ 300 مليون ريال سنويا، وزيادة المخصصات للأيتام وذوي الظروف الخاصة ومن في حكمهم بمبلغ 82 مليون ريال سنويا، وإقامة برنامج باسم المساعدات الطارئة للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق وزيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من 100 مليون

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-10-2006 العـــدد : 4755
الصفحـات : 20 المسلسل : 112

إلى 300 مليون ريال سنويا.

وأشار المعيقل إلى أن هذه التوصيات إحدى ثمار الاستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر والتي أمر خادم الحرمين الشريفين بتكوينها إثر الزيادة الكريمة التي قام بها إلى عدد من الأحياء الفقيرة في الرياض عام 1423هـ، مذكراً في هذا الصدد بقرارات سابقة خصصت للمحتاجين في مختلف مناطق المملكة ومحافظاتها منها زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وما تضمنه النظام بتحديد المعاش السنوي للمستفيد الأول بمبلغ 9400 ريال وزيادة 3100 ريال لكل فرد إضافي ورفع الحد الأدنى للضمان من 16200 ريال إلى 31100 ريال بزيادة تصل إلى 90 في المائة، وكذلك اعتماد عشرة مليارات ميزانية للإسكان الشعبي، وزيادة رأسمال بنك التسليف والبنك العقاري وزيادة الرواتب بنسبة 15 في المائة. وأكد أن هذه القرارات تأتي لتؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على تلمس أحوال المواطنين وتحسين معيشتهم، وأن هذه القرارات تحمل في طياتها الخير لذوي الدخول المنخفضة مما سيكون له أكبر الأثر في زيادة دخولهم وتمكينهم من الحياة بشكل أفضل، وذلك يعد خير تجسيد لأروع معاني الإنسانية والتلاحم بين القيادة والشعب.